مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN : 2588-2341 ISSN :1112-7856
المجلد 13/ العدد:01 (2023) ص 227-249

الانطلاق الاقتصادي كآلية لتنمية الصناعة والمناطق الصناعية

Economic launch as a mechanism for the development of industry and industrial zones

زوبير دغمان [1]*، محمد شباح [2]
[1] جامعة محمد الشريف مساعدية (الجزائر)، zoff_golf41@hotmail.com
[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، mohammedchebbah9@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023-03-01 تاريخ القبول: 2023-04-11

ملخص

تناولت هذه المقالة إشكالية استراتيجيات الانطلاق الاقتصادي كآلية لتنمية الصناعة وتثمين التحول المؤسساتي نحو نموذج صناعي متطور بتبني الجزائر لإستراتيجية التنمية الصناعية للتكيف مع التحديات التي فرضها تفعيل برامج التنمية الاقتصادية وفق مسار التحول الصناعي ولإعادة تصحيح مسار القطاع الصناعي لجأت الجزائر الى تنفيذ استراتيجيات صناعية جديدة مدعمة بمجموعة من الاستثمارات العمومية و الخاصة بما يتماشى مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي من خلال إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق العالمية، بتطبيق تدابير تهدف إلى إزالة العوائق التي تعترض إنشاء المشاريع الصناعية وتنميتها.

الكلمات المفتاحية: الانطلاق الاقتصادي؛ التحول الصناعي؛ المشاريع الصناعية.

تصنيفات JEL: A11، A12 ، A13

Abstract

This research addressed the problem of economic launching as a mechanism for the development of industry and the valuation of institutional transformation towards a sophisticated industrial model in view of the great challenges of industrial development in Algeria. To reorient the industrial sector, Algeria resorted to the implementation of new industrial strategies supported by a range of public and private investments in line with the transformation of the global economy through the restructuring of the branches of the industrial sector to improve local market coverage and break into regional and international markets, public authorities must apply measures aimed at eliminating all obstacles to the establishment of industrial projects.

Keywords: Economic launch; Industrial transformation; Industrial projects.

JEL Classification Codes : A11, A12, A13

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تعد الصناعة من أبرز القطاعات الاقتصادية الرائدة لدفع التنمية الاقتصادية نظرا للدور الذي تؤديه في بناء اقتصاد وطني قوي، ما جعلها أهم الروافد التي يقوم عليها الاقتصاد لما لها من دور فعال في تنشيط حركية القطاع الصناعي و الذي يدوره يسمح بتنشيط حركية باقي القطاعات الاقتصادية، فضلا عن هذا فالقطاع الصناعي الجزائري يلعب دورا جوهريا من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية، ذلك انه أول قطاع من حيث الناتج الداخلي الخام المحقق لسنة **2022** ، بالإضافة الى القيمة المضافة للاقتصاد بفارق كبير عن القطاع الثاني وهو الخدمات، وكبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات رغم انه لا يزال يرتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات ، ما دفع بالجزائر الى الاهتمام الكبير بالصناعة والإصلاحات التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه من خلال وضع أسس إستراتيجية ملائمة من شأنها الدفع بالقطاع الصناعي نحو تحقيق تنمية اقتصادية بالجزائر، التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

فالمشكلة أصبحت تتطلب تفكير على المستوى النظري والتطبيقي كونها تطرح تساؤل التالي:

كيف يمكن للمؤسسات الصناعية أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وما هي أهم سبل النهوض بهذا القطاع في ظل المعيقات التي تواجهه؟

و لمعالجة الإشكالية وتحقيقا لأهداف المقال ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية مفادها التأكيد على ضرورة وحتميــة ترشيد استخدام متطلبات دعم الصناعة والمؤسسات الصناعية و النهوض بها باعتبارها وسيلة منهجية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة عن طريق ترقية الصادرات في ظل التوجه الى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بهدف التشابك الصناعي و النهوض بالمناطق الصناعية و ضرورة القضاء على أهم المعيقات و التحديات للقطاع الصناعي بالجزائر ثم العمل على التفكير لأهم التدابير التي يجب ان تأخذ في الحسبان المتعلقة باجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في القطاع الصناعي و كيفية العمل بدخول الشركات الأجنبية الصناعية و التشجيع على استثماراتها بالجزائر .

2. ماهية وأهمية الصناعة والمؤسسات الصناعية في ضوء المقاربات النظرية

1.2 مفهوم الصناعة والمؤسسات الصناعية

تظهر الأدبيات الاقتصادية فرقا بين مفهومي الصناعة والتصنيع ، حيث تعرف الصناعة على أنها: مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تهدف الى استغلال الموارد المعدنية ومختلف مصادر الطاقة بالإضافة الى تحويل المواد الأولية (الحيوانية والنباتية والمعدنية) الى منتجات مصنعة، و بالتالي فهي فرع من فروع النشاط الاقتصادي الذي بدوره يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام إلى منتجات قابلة للتداول، تستطيع تلبية حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع لديه الحاجات الضرورية، وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أو نهائية، وهي بذلك تضم كافة النشاطات، "، وعرف الاقتصادي فلورنس الصناعة بعبارة بسيطة "بأنها مجموعة من المنشآت الصناعية أو المصانع (سعودي بثينة، 2021). في حين يعرف التصنيع بأنه : " يعد من أهم الروافد التي يقوم عليها الاقتصاد فهو خير دليل للتطور الاقتصادي للبلد، لأنه يعمل على تقويم المواد الأولية وتنمية نشاطات النقل والتجارة والخدمات، مما يتيح إمكانات التكامل والاندماج بين القطاعات الاقتصادية والمجالية والاجتماعية وإحداث التنمية والنمو و بالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي ويعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لما تملكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود التنمية ، كما تعد الإنتاجية العالية في القطاع الصناعي عنصرا أساسيا في زيادة الدخل الفردي، ضف الى ذلك فالصناعة التحويلية توفر قائمة كبيرة من الصناعات تنتج بكفاءة إحلال الواردات وزيادة الصادرات أكثر مما تقدمه صناعات المواد الخام لوحدها.

2.2 أهمية الصناعة والمؤسسات الصناعية

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري مهما كانت درجة تطوره أو خصائصه المميزة، حيث تظهر الإحصائيات أن الصناعة في مقدمة القطاعات ومن أهم روافد والدعائم

التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي بلد في العالم نظرا لارتباطه بالعديد من القطاعات الكبرى الأخرى التي يعد مكملا لها أو موردا لها بالمواد الأولية والآلات اللازمة، ويتجلى ذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتتجلى أهمية الصناعة من خلال الأهداف المتوقعة التالية :(كمال، 2018)

- المساهمة في معالجة مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص العمل، كون غالبية البلدان النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرية أو مقنعة أو اختيارية .
- المساهمة في تحقيق التنمية والتطور حيث هذه الأخيرة، أصبحت تقاس بقدرة الدولة على التصنيع، باعتبار العلاقة الجدلية بين "التصنيع" كوسيلة منهجية و"التنمية" كغاية وهدف عن طريق تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات، مما يرفع نسبة مساهمتها الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية.
- يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى الرفع من مستويات الإنتاجية.
- يؤدي نمو الصناعات المحلية إلى النمو في باقي القطاعات مما يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها .
- المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج الميزان التجاري من خلال تصنيع منتجات تحل محل الواردات أو التصنيع من اجل التصدير. (كمال، 2018)

يعود اعتماد الدولة لإستراتيجية التصنيع و إنعاش القطاع الصناعي خلال مخططاتها التنموية و تصور نظرة جديدة للاقتصاد ، حيث تدعمت هذه الجهود بمساهمة الدولة في إطار سياسة تسييرها الاقتصادي في إحداث صناعات جديدة من خلال تشجيع حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي، وتهدف إلى التطوير المكثف لنشاطات الصناعية المرتبطة فيما بينها، ضمن الهدف المتمثل في السير نحو الازدهار، وهي الإستراتيجية التي تهدف الى تكريس الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد من جهة، ثم الى ضمان إحداث تنمية اقتصادية داخلية ونمو ذاتي مستديم من جهة أخرى ، و يعود اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي تحت الأسباب الأربعة التالية على الأقل، وهي :

- الصناعة هي القطاع الذي يعمل على تنشيط القطاع التجاري والخدماتي، مما يترتب عنه تطور اقتصادي وتحول اجتماعي وبالتالي فهو يؤطر الجهاز الوطني وهيكله، ويتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- الصناعة هي أساس التكنولوجيا عن طريق قدرتها على إنتاج الابتكارات التقنية وتعميمها على كامل الاقتصاد؛ وبالتالي الإفلات من التخلف بمختلف أشكاله، بغية اللحاق بركب المجتمعات المتقدمة حضاريا، علميا، تقنيا وتكنولوجيا.
- الصناعة هي أفضل طرق لضمان النمو المستقر بعيدا عن مختلف التقلبات الاقتصادية العالمية.
- الصناعة تساهم في دعم البلاد والمؤسسات الوطنية في المفاوضات العالمية .

3. مفهوم المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الاقتصادية أهدافها، خصائصها ومقوماتها

تعتبر المناطق الصناعية ومناطق النشاطات الاقتصادية اللبنة الأساسية لإنشاء وترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تأسيس صناعات جديدة بما يلبي حاجات الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء الأولوية للصناعات التي تعمل على إنتاج الثروات والخدمات الأساسية من اجل ضمان كفاية استهلاك السكان من جهة، والصناعات التي تعمل على تحويل المواد الأولية المحلية، من موارد فلاحية ومنجمية وبحرية لتحقيق تكامل اقتصادي وطني من حيث إحداث علاقات اندماج قطاعي من جهة أخرى لتكون وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية ، كما أنها تحظى باهتمام كبير من قبل الدولة و الحكومة نظرا لأهميتها في عملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوازنة عبر كل المناطق .كما تخصص لها ميزانيات ضخمة للقيام بها سواء من الجهات الحكومية أو الخاصة. (الهادي، 2018)

1.3 تعريف المناطق الصناعية

لم يورد المشرع الجزائري تعريفا للمناطق الصناعية، غير أنه بالرجوع إلى التقرير الصادر عن وزارة الصناعة نجدها أشارت إلى أن المناطق الصناعية تعتبر عاملا حقيقيا من عوامل ترقية وعصرنة النسيج الصناعي، كما اعتبرتها عاملا هاما جدا من عوامل الترسانة المحفزة للاستثمار .

ظهرت ما يسمى بالمناطق الصناعية في الجزائر عام 1973 وذلك من خلال إنشاء لجنة تشرف عليه تحمل صفة الاستشارة في مجال تهيئة المناطق الصناعية حيث أخذ على عاتقها إيجاد شروط بعث 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات وعلى مستوى كل التراب الوطني، حيث تم تحديد شروط إدارتها من خلال المرسوم رقم 84 / 55 الصادر بتاريخ 03 / 03 /1984 .

كما عرفت المنطقة الصناعية على أنها المنطقة التي يمكن أن تستوعب ما يسمى بالمنشآت "المصنفة لحماية البيئة" كبيرة الحجم، لإنشاء صناعات "ثقيلة" أو أكثر حجما، حيث تنقسم هذه المناطق إلى فئتين: الأولى تقبل فقط المنشآت المصنفة "الخاضعة للإعلان"؛ والثانية تتلقى المنشآت المصنفة "خاضعة للترخيص"، وتعرف المنطقة الصناعية بأنها منطقة لم تجر عليها أية تحسينات، وهي معدة للاستخدام الصناعي، وتكون جزءا من خطة التصميم الأساسي للمدينة. وعرفت أيضا بأنها أجزاء من استعمالات الأرض في مركز حضري أو مركز ضاحية مقيدة ومصممة للاستخدام الصناعي بشكل إداري أو رسمي، وفق ضوابط محددة، تشمل نوع الصناعة وكثافتها والمتطلبات الأخرى، ولا توجد وظيفة تنموية مقدمة في المنطقة الصناعية، وإنما فقط تحديد تنظيمي بتخصيص الأرض للنشاط الصناعي.

3. 2 خصائص المناطق الصناعية ومراحل إنشاءها

2.3. 1خصائص المناطق الصناعية

تتميز المناطق الصناعية بعدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي:

- هي مناطق تتوفر على تجهيزات من أجل استقبال الوحدات الصناعية.
- تحافظ على قرب المسافة بينها وبين التجمعات السكانية من أجل تسهيل تنقل العمال وكذا تسريع وتيرة التسويق والتوزيع.
- استخدام أقل تكلفة للتجهيزات القاعدية كشبكة الغاز والكهرباء لأن المنطقة الصناعية مجهزة مسبقا،
- تواجد تخصصات مقسمة بشكل كاف لتسهيل عملية البناء الأفقي للوحدات الصناعية من أجل الحصول على سهولة الشحن،

- تسهيل عملية إدخال المواد الأولية وإخراج المواد والمنتجات النهائية لقربها من المحاور الكبرى والمواصلات.

3.3 مراحل إنشاء المناطق الصناعية:

لإنشاء المناطق الصناعية هناك عدة مراحل تقوم بها السلطات المعنية وهي كالاتي:

مرحلة التخطيط :استهدفت هذه المرحلة اختيار الموقع الأمثل وتحديد الصناعات الممكن إقامتها مع دراسة وتقييم مختلف التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة، ومتابعة ودعم جهود التنمية الصناعية المبرمجة في المناطق المستهدفة.

مرحلة التصميم :وفي هذه المرحلة يتم وضع برامج قطاعية ذات إجراءات انتقالية في انتظار توفر الظروف الملائمة لوضع خطة اقتصادية واجتماعية متجانسة، مع الأخذ بعين الاعتبار تصميم المخطط الداخلي، وتقسيم المناطق بطريقة فعالة والتخطيط للبنية التحتية المركزية دون نسيان تقييم التأثيرات المتوقعة.

مرحلة التشغيل :تكاد تكون السمات المميزة لهذه المرحلة هي إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت الصناعية في حد ذاتها، وتحديث المعلومات عن نوعية البيئة للمنطقة وتقييم المنشآت للوصول إلى الالتزام البيئي عن طريق دراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية للمنطقة.

4.3 مقومات إنشاء المناطق الصناعية:

يتم إنشاء المناطق الصناعية وفق جملة من المقومات أهمها:

الموقع: يرتبط التوزيع المجالي للصناعات عملية التخطيط الشامل وبالتالي ضرورة اختيار الموقع الأمثل، كمؤشر رئيس لقياس وتقييم الوزن الاقتصادي للمناطق الصناعية وتحديد حجمها وتطور نشاطها ويتم خلالها دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المحددات المعيارية والأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعكس حقيقة واقع النشاط الصناعي بتلك المناطق.

الأيدي العاملة: تشكل اليد العاملة محرك الرئيسي للإحداث الصناعي حيث تعتبر الأيدي العاملة من المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية نظرا لدورها الرئيسي في الإنتاج الذي يتأثر كثيرا بهذا

العنصر سواء من حيث الكم والكيف، وتتفاوت أهمية الأيدي العاملة تبعا لأهمية وظائفها الصناعية مما ينعكس سلبا أو إيجابا على الإنتاج والإنتاجية الصناعية من جهة، ويعمل على كبح او دعم التطور الصناعي من جهة أخرى.

المواد الخام أو الأولية: يتفاوت توزيع المؤسسات الصناعية حسب القطاعات نتيجة لارتباط تمركزها بعوامل تواجد المواد الأولية وطرق الحصول عليها، ونتيجة لكون طبيعة الاستخراج الصناعي تفرض تمركز الوحدات الصناعية بمجالات تواجد المواد الأولية، وأن هذه المؤسسات تقوم على أساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين وصناعة مواد جديدة لخدمة منفعة المستهلكين وإشباع رغباتهم وتحقيق احتياجاتهم.

رأس المال: يعد رأس المال من أهم الأبعاد المعيارية لتطوير النشاط الصناعي، وهذا لا يرجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توفرها لإجراء العملية فقط، بل يرجع بالدرجة الأساسية إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الخام، وبذلك يكون رأس المال إحدى مستويات الصناعة الحديثة.

الطاقة: تعد من العوامل المهمة في إنشاء المناطق الصناعية لأنها العصب المحرك للعملية الإنتاجية بالمؤسسة، حيث كان توافر الطاقة وبكميات اقتصادية كبيرة، الدور المهم في إنشاء دائرة التصنيع وتقدمها ولكن التقدم التكنولوجي ساهم بشكل كبير في التقليل من الأهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدودا في عملية تحديد موقع المنطقة الصناعية إلى حد بعيد.

النقل ومنافذ التوزيع :يعد من العوامل الأساسية بالنسبة لإنشاء المناطق الصناعية، حيث ان قيام وتطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام أو الطاقة فقط أو توفير خدمة النقل الجيدة، بل يضم أيضا نقل القوى العاملة من مواقع سكنها إلى المناطق الصناعية والعكس.

مناطق النشاطات : بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي أنشأت سابقا فقد عملت الجماعات المحلية من اجل التنمية المحلية للولايات والبلديات في الإطار العام للتنمية المحلية الى إنشاء مناطق النشاطات بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي أنشأت سابقا وهذا بموجب قرارات اتخذت في إطار طبقا للأمر 74/26 الصادر بتاريخ 20 فيفري 1974 و المتعلق بتكوين الاحتياطات العقارية لصالح البلديات

وقد تم إنشاء 449 منطقة نشاط على مستوى 46 ولاية بمساحة إجمالية تقدر ب 7500هكتار وهذا ما مكن الجماعات المحلية من وضع فضاء ات موجهة لاستقبال المشاريع الاستثمارية وذلك وفق لقوانين الاستثمار السارية المفعول أنذلك ثم فيما بعد ظهرت ما يسمى بالمناطق المصغرة، أي مناطق النشاطات المصغرة في إطار برنامج الوطني لتوازن التنمية بين جهات الوطن ، حيث يمكن لكل بلدية القدرة على إنشاء منطقة نشاطات خاصة بها . وحسب مديرية الصناعة فولاية سوق أهراس تتوفر على العديد من مناطق النشاطات ومناطق النشاط المصغرة، وهذا نجدها لاحقا بالمعطيات الرقمية للولاية.

5.3 أهداف المناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي

يعد إنشاء المناطق الصناعية مفتاح التنمية الشاملة بشكل عام و تطوير وتنمية قطاع الصناعة بشكل خاص من خلال تشجيع إقامة صناعات ذات أحجام مختلفة و الاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها، زيادة على هذا المساهمة في تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير و تنمية البنية التحتية ، كما انه من شأنه أن يحفز تركز الاستثمارات المالية التي ينتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي و ازدهار عمراني، كما توفر إقامة المناطق الصناعية الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة ، في البحث عن أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم وذلك لتوفر بنية اقتصادية عصرية في تلك المناطق ، ناهيك عن تحقيق وفورات خارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تختلف من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تتحقق بفعل وجودها في منطقة صناعية واحدة، حيث انه من الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان معين تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق المكاسب جماعية كان من المستحيل تحقيقها وهي منفردة في مواقعها خارج المناطق الصناعية.

وتتمثل الفوائد التطوير الصناعي والتنمية الاقتصادية من جراء إنشاء المناطق الصناعية الى دفع المسيرة التنموية عامة والتصنيعية خاصة إلى الأمام. (فريد، 1998) حيث تعتبر المناطق الصناعية أداة للتطوير والنمو، ووسيلة لجذب الاستثمارات القادرة على تحريك عجلة التنمية والتشغيل، فالعامل التنموي

له دور مهم في نشأة المناطق الصناعية، فالاقتداء في الدول الحديثة التي يلعب فيها القطاع الخاص والعام دورا محوريا في إنشاء تلك المدن والمناطق الصناعية من الأهمية بمكان، إن ظهور المدن والمناطق الصناعية كان نتيجة سعي هذه الدول إلى إزالة كل الاختناقات التي تقف في وجه مسيرة التطور الاجتماعي عن طريق إيجاد فرص عمل جديدة سواء على المستوى الوطني والإقليمي .

كما تلعب المدن والمناطق الصناعية دورا جوهري إحداث تنمية اقتصادية داخلية ونمو ذاتي مستديم من جهة أخرى من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة المداخيل الرأسمالية، والتقليل من نسبة البطالة، ناهيك عن النمو الفعال في ميادين قابلة للتطوير والتوسع ، خاصة في الأقاليم التي تنشأ فيها تلك المدن والمناطق الصناعية، (عبد السلام، 1998) إضافة الى جذب الاستثمارات لخاصة للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي حيث تلعب كل هذه العوامل دورا مهما في جذب الاستثمار الخاص من خلال توفر البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة من مياه، كهرباء، صرف صحي وطرق معبدة من خلال إعادة هيكلة المجال الطبيعي بشكل عام والمجال الحضري بشكل خاص بالإضافة الى خلق ودعم وتحسين مرافق وخدمات النفع العام ، مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلاءم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، ناهيك عن منح الإعفاءات الضريبية، و مختلف الامتيازات و التسهيلات الجمركية ، فضلا عن تقديم التسهيلات الإدارية التي تساهم في توفير الوقت والقضاء على الروتين والبيروقراطية، حيث أن استخدام أحدث النظم التكنولوجية في المناطق الصناعية يعمل على تسهيل الترويج للفرص والامتيازات الاستثمارية فيها عبر الوسائل المتعددة .

4. مشاكل ومعيقات القطاع الصناعي بالجزائر

تشكل الصناعة احد أهم القطاعات الاقتصادية إحداثا للتنمية بشكل عام والنمو المستدام بشكل خاص ويرتبط قيام الصناعة وديناميكيتها في الجزائر بأهمية الموارد الطبيعية المتاحة، رغم ان هذه الديناميكية ظلت تتأرجح سلباً وإيجابا تبعاً لتطور السياسة التنموية العامة والسياسة الصناعية خاصة، حيث يتسم القطاع الصناعي في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بالعملية التصنيعية، ومنها بالسياسة الصناعية ، ناهيك عن بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص

التي تتميز بها الصناعة في الجزائر حيث تتجلى هذه الخصائص كحقائق مؤكدة من شأنها عرقلة و إعاقة التنمية الصناعية و التي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

1.4 الضعف النوعي والكمي للإنتاج الصناعي:

بمعنى ضعف صيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي على غرار الصناعة البترولية، وتأتي في المرتبة الثالثة الزراعة وفي المرتبة الرابعة الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، كما أنها لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا بارزا في السوق الدولية، حتى من خلال الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تتمكن من التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق مختلفة وجودة عالية . حيث انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك في السوق المحلية، وهكذا اضطرت الصناعة المحلية خاصة التحويلية إلى أن تكون حبيسة السوق التي تعمل فيها محاولة فرض نفسها على المستهلك المحلي في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى انه بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وما أدى الى غياب حافز زيادة الإنتاج وتطويره من ناحية الكم والنوع.

2.4 الارتباط الكامل باستيراد التجهيزات الصناعية مع السوق الخارجية

تتمثل في مدخلات الدورات الإنتاجية و وسائل الإنتاج حيث اعتمدت الجزائر إستراتيجية التوسع في السياسة الصناعية من خلال مخططاتها التنموية منذ انطلاق العملية التنموية رغم أنها لا تتوفر على بنية اقتصادية عصرية ، مما زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعات على السوق العالمية لتأمين حاجياتها من مواد أولية و تجهيزات و المساعدة الأجنبية، و كذلك في مجال تجديد و تطوير تكنولوجيا الإنتاج ، مما زاد من مشاكل التعامل مع السوق بتقلبات أسعارها بالإضافة الى شروطها المجحفة في كثير من الأحيان (حميد، 1998)

فضعف القدرات الإنتاجية المحلية ناتج عن الاعتماد الشديد على المستلزمات المستوردة (مدخلات جهاز الإنتاج الصناعي) فالأجهزة الصناعية المستوردة لها مساهمة منخفضة من حيث تصدير السلع المنتجة

من هذه الأجهزة ، حيث تعتمد بشكل كبير على الخارج لتشغيلها ، وبلغت قيمة المعدات و التجهيزات المستوردة من الخارج ما قيمته 14.709 مليون دولار عام 2018 ، في المقابل نسجل تحصيل 53 مليون دولار فقط من صادرات المعدات الصناعية ، ما يمثل فرق هائل بين الفاتورتين ، حيث تعتبر فاتورة قيمة الاستيراد فاتورة ثقيلة أثقلت ميزان الاستيراد الجزائري، دون ربطها بالمعدات و التجهيزات المستوردة الموجهة للاستهلاك الداخلي المحلي. ورغم حقيقة ذلك يمكن للاقتصاد الجزائري إنتاجها محليًا وتكميلها بالإنتاج الوطني، من خلال دعمها عن طريق إحلال الواردات. ما يحث رفع وتيرة تعويض المستوردات بصناعة مستخلفة تعويضية للاستيراد، لذلك، يجب استبدال واردات السلع الرأسمالية الصناعية بالتدريج من خلال الإنتاج الوطني، وفق خطة عمل مناسبة تستند إلى تحليل مفصل للقدرات الوطنية، ومن المحتمل أن يتم تعزيزها عن طريق الإمكان الشراكات الوطنية والأجنبية العامة والخاصة على وجه الخصوص

3.4 الاعتماد بشكل كبير على قطاع المحروقات

أدى إلى نقص في تنوع الصادرات حيث تمثل المحروقات أساس صادرات الجزائر، لكن في المقابل ضعفها في القطاع الصناعي.

4.4 الحماية وضعف المنافسة

نشأت المؤسسات الصناعية الجزائرية في ظل أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و بالتالي انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و كان ذلك لفترة طويلة نسبيا مما جعل المؤسسات الصناعية تتأقلم مع السوق المحلية، مما افقدها القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف عليها بشكل أوضح ، و بالتالي ضعف أداء القطاع الصناعي الجزائري ،و خير دليل على ذلك تزايد مستوردات القطاع الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية ، مما يؤكد ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على المنافسة الخارجية نظرا لتفاوت في مستويات التطور التكنولوجي .

5.4 ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وغياب الاهتمام بالنوعية

تتميز الصناعات الجزائرية بارتفاع تكاليف منتجاتها مقارنة بمثيلاتها في الأسواق العالمية وحتى المنتجات الشبيهة بها في الدول النامية، وهذا ما يشكل عائق أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية الشرسة، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

6.4 الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

نظرا لضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة الجزائرية ، أدى ذلك إلى تدهور نوعية المنتجات الصناعية المحلية ، و بالتالي فالتكنولوجية الأجنبية تشكل تحديا كبير للصناعة المحلية من مختلف الجوانب ، سواء في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق، وعلى هذا الأساس فان تقدم الصناعة مرتبط و مرهون بنوع التكنولوجيا المستوردة ، وما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي وما ينجر عنه الخضوع لتابعية البلدان الصناعية، التي بدورها أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع من خلالها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد و مكاسب عديدة و مكلفة جدا للبلدان المستوردة ، و بذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه الدول الصناعية أو حتى لعمليات الاستبدال و الصيانة لتلك للتكنولوجيات.

7.4 ضعف السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر

كان حجم الموارد الموجهة إلى القطاع الصناعي تشكل السياسات الصناعية المتبعة إحدى أهم المشكلات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي نظرا لكونها غير كافية لتسمح بنشوء صناعة قوية.

8.4 الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19

حيث كان لهذه الأزمة وحالة انغلاق الاقتصاد الجزائري الأثر الواضح على توقف الاستثمارات الصناعية لفترة زمنية وكذا حالة الانكماش الذي أصيب به مختلف القطاعات.

5. التدابير العامة المتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

بغية تنمية المناطق الصناعية و تحقيق الهدف الأسمى ألا و هو التنمية الاقتصادية المنشودة قامت الجزائر بفتح مجالاتها و أجوائها الاقتصادية واسعة من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و إشراكه في إحداث التغيير المنشود وتحقيق النمو المرتقب ، ثمّة العديد من الشروط يجب أن تراعيها الجزائر حتى تستطيع كسب ثقة المستثمرين الأجانب ، و هذه الشروط مرهونة بالأوضاع العامة للبلد بما فيها السياسية، الاجتماعية، الثقافية، و الاقتصادية و التي لابد أن تكون مستقرة و ملائمة ، ذلك أن توافرها ميدانيا و واقعيا تساهم في واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر استثماريا ودفع الشركات الأجنبية للقضاء على مخاوفها و تجسيد مختلف النشاطات الاستثمارية لتلك الشركات الأجنبية، ذلك انه لا يمكن لهذه الشركات اتخاذ قرارات بشأن مواقع استثماراتها دون أن تكون لديها معلومات إيجابية تحفيزية ، لإيمان تلك الشركات بحقيقة مفادها ان تلك الشروط تشكل الشريان الفعلي لدعم نشاط استثماراتها خاصة في مجال القطاع الصناعي .

ومن هذا المنطلق على الدولة دعم دورها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل الاستفادة من مزاياه من خلال اتخاذ كل التدابير والإجراءات لأجل خلق بيئة عامة ملائمة له، وهذه التدابير والتحديات هي التي تتعلق بمختلف الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية...الخ.

1.5 التدابير الخاصة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية:

يمكن إجمالها وفق النقاط التالية: (حميد، 1998)

أ- تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني : استتباب الاستقرار الأمني و السياسي، من شأنه أن يجعل الجزائر سوقا ذات مزايا نوعية و تنظيمية لا تقل أهمية عن دول الجوار، ليس فقط في استقطاب و جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنما أيضا في توجيهها نحو تحقيق ما هو مرجو منها في مجال المساهمة و توفير كثير من عوامل الانطلاق المفتقدة و بالتالي فالاستقرار السياسي أضحى ضروريا في استقطاب الاستثمار الأجنبي و ذلك بتغيير ذهنيات و سلوكيات ومواقف الفعلين على مستوى مراكز اتخذ القرار

ومواقع التنفيذ، دون إهمال نقابات العمل المؤثرة، وإقناعهم بأن القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وسيلة تفعيل للاقتصاد وتنمية الموارد وتكوين لثروة المجتمع.

ب- الوضع الاجتماعي و الثقافي: و هو ما يعرف بعامل "نوعية الحياة في الدول المضيفة " و الذي يمثل محور اهتمام المستثمرين الأجانب بخصوص قرار استثمارهم، حيث ينصب اهتمامهم على الجانب الاجتماعي و الثقافي للدول المضيفة عن طريق تعرفهم على: نمط المعيشة، نظم التعليم و مستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك و أذواق المستهلكين معدلات نمو السكان و توزيعهم الجغرافي، ناهيك عن حقيقة الوضعية الاجتماعية المتمثلة في الفقر البطالة، ، العادات و التقاليد ، مستوى الإعلام، النقابات العمّالية و دورها، اللغات المستخدمة....التاريخ، الدين...الخ.

2.5 التدابير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي :عن طريق معالجة كل الإختلالات التي يحتمل أن تميز الاقتصاد الكلي بمختلف متغيراته من توازن الميزانية، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل المديونية الخارجية، استقرار أسعار الصرف,و التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو وكذا في جذب الاستثمار المباشر الأجنبي و من ثم السرعة في التكامل العالمي عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي، ذلك ان عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي قد يؤثر على التكامل بشكل مباشر، عن طريق تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر و على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى و على الاستثمار في القطاع الصناعي.

ب- ضبط وتشديد السياسة المالية: بغية التحكم في النفقات العامة والتوجيه الأمثل للإيرادات العامة، والإدارة الجيدة للمديونية الخارجية، والإبقاء على الديون الخارجية في المستوى الذي يمكن التحكم فيه.

ج- إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والمصرفي وتحسين أداء العاملين فيه: إذ كثير ما تتسبب البنوك، من خلال أداء العاملين فيها، في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى.

د- كبح التضخم: عن طريق سياسة الاقتصاد الكلي عن طريق استهدافه ثم التحكم فيه وذلك بسيطرة الحكومة على موازنة المالية العامة أو دفع البنك المركزي إلى القيام بعملية تمويل العجز المفرط من خلال التوسع النقدي...الخ، لأن ذلك سينعكس بشكل إيجابي في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

هـ- وضع سياسة نقدية سليمة: عن طريق ضبط أسعار الفائدة وعدم المغالاة في أسعار الصرف وجعلها أكثر مرونة، منع القضاء على السوق الموازية غير الرسمية بتسليط العقوبات الردعية على مشجعيه

و- العمل على التنسيق بين كل تلك السياسات: بغية تفادي التعارض بين الوسائل والأهداف.

3.5 تدابير خاصة بشروط الانفتاح الاقتصادي:

تكون عن طريق تكريس وتدعيم الإطار القانوني لإجراءات انفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي، والعمل على تسريع وتيرة تجسيدها على ارض الواقع، ذلك انه كلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة، كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة ملائمة الظروف العامة لاجتذاب المستثمرين الأجانب، وتتخلص تلك الإجراءات فيما يلي:

- ✓ تنشيط النظام البنكي والمالي عبر إصلاح إعادة هيكلة النظام البنكي والمالي عموما تجنبا لمختلف العراقيل مع تقديم مختلف تسهيلات.
- ✓ إقرار عملية الخصخصة وتجسيدها، بفتح المجالات والأجواء الاقتصادية من أجل ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وتحقيق النمو المرتقب
- ✓ تحرير التجارة الخارجية فعليا واتخاذ خطوات عملية لأجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ العمل على تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة على بعض المنتجات.
- ✓ إفساح المجال بشكل أكبر أمام القطاع الخاص، عن طريق إزالة مختلف العراقيل التي يحتمل أن تعيقه عن مساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

4.5 تدابير متعلقة بالنظام الجبائي وعصرنه دور الجمارك:

في هذا الإطار توجد جملة من المسائل يكتنفها الغموض تتعلق بالامتيازات الجبائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

✓ إصلاح النظام الجبائي وتخفيف العبء الضريبي المفروض على مؤسسات الأعمال، وجعل التحفيزات الضريبية قاعدة وليس استثناء يستفاد منها فقط في حالات خاصة، وجعله يتماشى مع متطلبات تحسين الأداء، إذ يستوجب أن يكون هذا الأخير نظاما تنافسيا وواضحا مع ضرورة أن يراعي المعاهدات الضريبية، وأن يتضمن عدد من المزايا حتى يتسنى من جذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

✓ تقديم تسهيلات لأجراء الدراسات للمستثمرين الأجانب لتمكينهم من معرفة الفرص التنافسية المتاحة في البلاد ن مع ضرورة وضع قانون للمنافسة يتصف بالوضوح وبالضوابط المناسبة.

✓ العمل على صياغة قوانين لحماية الملكية الفكرية مع ضرورة موافقة بنوده مع مختلف الاتفاقات بشأن جوانبها المتصلة بالتجارة.

✓ العمل على صياغة قوانين تجارية فعّالة وإلزامية إدارة المؤسسات وفقها ووفق المعايير المحاسبية الدولية.

6. الإطار التنظيمي والتحفيزي لتدعيم وترقية الاستثمار المباشر الأجنبي:

تقوم به هيئة تنظيم وتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي بمنح الامتيازات والحوافز التي تتخذ العديد من الأشكال بغية المساهمة أكثر في تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار المباشر في مختلف القطاعات خاصة القطاع الصناعي، وتجدر الإشارة في هذا السياق ان الجزائر حددت تلك الحوافز بحسب النظام العام والنظام الاستثنائي، إضافة الى تحديد تلك الحوافز بحسب المناطق الخاصة المحرومة، المناطق الحرة والمناطق النائية أو المناطق التي يراد جعلها صناعية أو تجارية...الخ.

أما بخصوص الأنواع التي تتخذها تلك الامتيازات فيمكن توضيحها فيما يلي:

1.6 الحوافز المالية:

تتمثل في النقاط التالية: (عبد السلام ، 2001)

✓ تسهيل إمكانيات الحصول على القروض والتمويلات الضرورية بمعدلات فائدة منخفضة.

✓ حرية تحويل جزء من رأس المال، أو من الأرباح المحققة، وكذا تحويل الأجور والمرتبات للعمال الأجانب.

- ✓ الحصول على إعانات حكومية مقابل التكاليف التي تتحملها الشركات بهدف تحسين جودة المنتجات وتطبيق المواصفات القياسية، أو لأغراض التوسع في الاستثمارات، أو لأجل تدعيم نشاطات البحث والدراسات المختلفة المتعلقة بالمشاريع المقامة.
- ✓ عدم إلزام المستثمر الأجنبي بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.
- ✓ توفير العملة الصعبة للمستثمرين الأجانب بكل سهولة وبسرعة لممارسة نشاطاتهم الاستثمارية، وبالتالي ضرورة إزالة القيود صارمة على العملة الأجنبية وتحرّر الضوابط عليها، إذا ما أريد فعليا أن تحسين أداء اجتذابها للاستثمار المباشر الأجنبي، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحوافز المالية مرتبطة من حيث منحها بمدى توفر الموارد المالية واقعيا.

2.6 الحوافز الضريبية

من بين الأهداف التي كانت ومازالت مرسومة هي التنويع في مختلف الحوافز والامتيازات الضريبية والتي تأخذ الصيغ التالية صيغة الإعفاء أو صيغة التخفيض أو في صيغ أخرى ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الإعفاء من رسوم المباني والإنشاءات.
- ✓ إعفاء كامل من الضرائب العقارية مثل الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.
- ✓ تمتع الاستثمارات في المناطق الصناعية بإعفاء كامل ولفترة غير محدودة من كافة الضرائب مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات والرسوم الجمركية ...الخ
- ✓ إعفاء المشتريات الخاصة بمباشرة المشاريع الاستثمارية من الدعم على القيمة المضافة.
- ✓ إعفاء المستثمرين الأجانب من دفع الضريبة على الدخل.
- ✓ إعفاء كل الآلات والمعدات المستوردة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية وتشغليها من مختلف الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة أو تخفيض من معدلاتها.
- ✓ تخفيض أو إعفاء الصادرات من مختلف الضرائب والرسوم.
- ✓ منح حوافز ضريبية أخرى، قد تخصّ المناطق الصناعية عموما...الخ.

على كل في سبيل تهيئة بيئة مواتية للاستثمار خاصة في المناطق الصناعية لابد من توفير الحوافز الضريبية، ولكن هذا العامل يمكن أن يفقد معناه في حال غياب العوامل السابقة مثل الاستقرار الأمني والسياسي والبنية التحتية، العمالة الماهرة...الخ.

3.6 حوافز مختلفة أخرى

وتتجلى في ضرورة تمليك أراضي، وعقارات مختلفة بغية إنجاز المشاريع الاستثمارية بأسعار رمزية، أو منخفضة، مع توفير حرية استيراد وتخزين السلع، والخدمات الضرورية لإقامة المشاريع الاستثمارية.

7. خاتمة

من خلال مضمون مقالنا نصل إلى مجمل القول إن هناك عوائق مسار التحول الصناعي لم تكن يوما تمويلية بالقدر الذي وصفه مسؤول الجهاز التنفيذي، ولا تشكو من نقص الإمكانيات، ولكن تتحدد مشاكل الصناعة الوطنية في عدة أسباب مباشرة وغير مباشرة، فمن الأسباب المباشرة لفشل الاستراتيجيات الصناعية بالنهوض بهذا القطاع نجد:

✓ الحجم الكبير للفساد المستشري في مفاصل الدولة وكذا سيطرة اللوبيات والجهويات في اقتسام المشاريع الوطنية من خلال السيطرة على القرارات الاقتصادية الإستراتيجية، وكذا الانفراد واحتكار بعض مجالات الاقتصاد تنافسية القطاع الصناعي الذي لم يرقى الى مستوى تطلعات الطلب الداخلي، عدم استقرار المنظومة القانونية للاستثمار

✓ الإطار القانوني للعقار الصناعي الذي شكل عقبة أمام الاستثمار الصناعي عدم وجود تأطير تقني و تكنولوجي للجامعة الجزائرية لدعم الابتكار بالقطاع الاقتصادي الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني الذي كان ولا يزال منكشفا يتميز بالهشاشة و على درجة عالية من الحساسية للتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات التي أضحت تشكل المحدد الرئيسي لدورات الرخاء والركود في الاقتصاد و ما ميز القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من الانتعاش الذي سجلته بعض نشاط الصناعات التحويلية، تواصل انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الخام، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى هيمنة قطاع الصناعة البترولية ، وبالتالي لم يستفد القطاع الصناعي التحويلي من الانتعاش

الاقتصادي، بالإضافة إلى المسار السياسي الذي شهدته الجزائر من جرائم فساد عصفت بمخزون و احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة ، و هيمنة لوبيات و باترونا رجال الاعمال على أغلب الخيارات الاقتصادية للبلاد على حساب مصلحة الاقتصاد ، و تغلغلها داخل هياكل الدولة و سيطرتها على مراكز القرار ، لذلك اقتضى الأمر ضرورة تطوير الصناعة وتنميتها ووصولا الى تصحيح مسار القطاع الصناعي حتى يستطيع تحقيق أهدافه ، وتحقيقا لدوره في عملية التنمية الاقتصادية نقدم جملة من الاقتراحات و التوصيات نوجزها فيما يلي:

- إعادة تركيز الدراسات والتفكير الاقتصادي بصورة جدية ومنتظمة ونمطية حول الانشغالات الاقتصادية الحقيقية للقطاع حيث يجب على السلطات العامة تطبيق تدابير تهدف إلى إصلاح إطار تنظيم بيئة الأعمال والنظام التشريعي والضريبي الذي يحكمها بهدف إزالة العوائق التي تعترض إنشاء المشاريع الصناعية وتنميتها.
- ضرورة إجراء إصلاحات وإتباع سياسات اقتصادية فعالة والابتعاد عن الحلول الظرفية لتمكن من رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي وذلك لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.
- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في تطوير القطاع الصناعي وتنمية الصادرات.
- التعاون والتنسيق بين القطاع العام والخاص والعمل كفريق واحد وضرورة تقسيم وتحديد الأدوار والمسؤوليات بينهما بوضوح.
- تنفيذ استراتيجيات صناعية جديدة مدعمة بمجموعة من الاستثمارات العمومية والخاصة، بما يتماشى مع التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي.
- ضرورة انتهاج سياسات تدعم الصناعات الوطنية والاهتمام بالصناعات الإستراتيجية ذات الأهمية البالغة وإلغاء الإجراءات التي تقف حاجزا أمام ازدهارها.

- الرفع من قدرة القطاع الصناعي من خلال استيراد التكنولوجيا المتطورة وتكوين العمال للتحكم فيها بشكل جيد يخدم القطاع، وبالتالي تأهيل المؤسسات، الابتكار، تنمية الموارد البشرية، دون نسيان ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه
- توفير مصادر تمويل للمؤسسات الصناعية الوطنية من خلال تسهيل منح قروض من طرف المؤسسات المالية وتوفير حوافز ضريبية ومالية .
- وضع منظومة قانونية تعمل على تشجيع المؤسسات الصناعية وتوفير مناخ متكامل للنشاط الاقتصادي
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني واعتماد مشروع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإدارة حديثة وتشجيعها على التكامل فيما بينها.
- تنمية الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي للصناعات التحويلية، وترقية واستحداث صناعات جديدة، وزيادة مناطق التوطين الجغرافي للصناعة (المناطق الصناعية ومناطق النشاطات)

8. قائمة المراجع

سعودي بثينة ،2021، تفعيل دور المنطقة الصناعية لتدعيم التنمية المحلية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 07

سعود وسيلة، د. قاسمي كمال، رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر مداخلة بالمؤتمر الدولي حول "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر" يومي 06 و07 نوفمبر 2018 جامعة البليدة، ص 14

سعود وسيلة د. قاسمي كمال، رهانات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، المرجع السابق، ص 6

براي الهادي، الإستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة، جامعة المدية مجلة الاقتصاد الصناعي، مارس2018، ص 254

النجّار فريد، إدارة الأعمال الاقتصادية والعالمية مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1998، ص 175.

أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1998، ص 130.

الجميلي حميد، دراسات في التطوّرات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دار الشط للأعمال الفنية والإخراج الصحفي، طرابلس، ليبيا، 1998 ص145.

أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2001، ص203.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 13 / N°: 01 (2023)
Page 227- 249

Economic launch as a mechanism for the development of industry and industrial zones

Zoubir Doghmane [1*], Mohammed Chebah [2]

[1] University of Souk Ahras (Algeria),
zoff_golf41@hotmail.com
[2] University Center of Tipaza (Algeria),
mohammedchebbah9@gmail.com

***Received* : 01-03-2023** ***Accepted* : 11-04-2023**

Abstract:
This research addressed the problem of economic launching as a mechanism for the development of industry and the valuation of institutional transformation towards a sophisticated industrial model in view of the great challenges of industrial development in algeria to reorient the industrial sector, algeria resorted to the implementation of new industrial strategies supported in line with the transformation of the global economy through the restructuring of the branches of the industrial sector to improve local market coverage and break into regional and international markets this means with the greatest of care by public authorities must apply measures aimed at eliminating all obstacles to the establishment of industrial projects.

Keywords:
Economic launch;
Industrial transformation;
Industrial Projects.

JEL Classification Codes : A11, A12, A13.

[*] **Corresponding author**